ASTANA, KAZAKHSTAN
25-26 OCTOBER 2018

GLOBAL CONFERENCE
ON PRIMARY HEALTH CARE

إعلان أستانا

WHO/HIS/SDS/2018.61

World Health Organization and the United Nations Children's Fund (UNICEF), 2018. Some rights reserved. This © .work is available under the CC BY-NC-SA 3.0 IGO licence

المؤتمر العالمي المعني بالرعاية الصحية الأولية

انطلاقاً من ألما– آتا صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة

أستانا، كازاخستان، ٢٥ و٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨

نحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء وممثلي الدول والحكومات[١]، المشاركون في المؤتمر العالمي المعني بالرعاية الصحية الأولية: انطلاقاً من ألما– آتا صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة، وقد اجتمعنا بأستانا يومي ٢٥ و٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨، إذ نعيد تأكيد ما أُعرِب عنه من التزامات في إعلان ألما آتا الطموح والمُتبصِّر لعام ١٩٧٨ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وسعياً منّا إلى تحقيق الصحة للجميع، نصدر بموجب هذا الإعلان التالي.

نحن نتوخّى ما يلي:

أن تُولِي **الحكومات والمجتمعات** الأولوية لتمتّع الناس بالصحة والعافية وتعزّز تمتعهم بهما وتحميهما، سواء على مستوى السكان أم على مستوى الأفراد، وذلك بفضل إنشاء نظم صحية متينة؛

أن يحرص المهنيون الصحيون المُدرّبون جيداً والمهرة والمتفانون والملتزمون على تزويد الجميع في كل مكان **بخدمات الرعاية الصحية الأولية والخدمات الصحية** العالية الجودة والآمنة والشاملة والمتكاملة والمتاحة والمتوفرة بتكلفة معقولة، وبروح التعاطف معهم واحترام كرامتهم؛

أن تُقام **بيئات تمكينية ومواتية للتمتّع بالصحة** تساعد على تمكين الأفراد والمجتمعات من التمتّع بالصحة والعافية وتشركهم في صونهما وتعزيزهما؛

أن يُواءم عمل **الشركاء وأصحاب المصلحة** في مجال تقديم دعم فعال للسياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية الوطنية.

[١] وكذلك ممثلي منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

أولاً

نشدّد في تأكيد التزامنا بالحق الأساسي لكل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه من دون تمييز من أي نوع. ونعيد، في معرض اجتماعنا ههنا إحياءً لذكرى مرور أربعين عاماً على صدور إعلان ألما-آتا، تأكيد التزامنا بجميع قيم هذا الإعلان ومبادئه، وخصوصاً بمبدأي العدالة والتضامن، ونؤكد على أهمية التمتّع بالصحة من أجل إحلال السلام واستتباب الأمن وتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، والترابط المتبادل فيما بين هذه الجوانب.

ثانياً

نحن مقتنعون بأن ترسيخ الرعاية الصحية الأولية هو النهج الأكثر شمولية وفعالية وكفاءة لتعزيز صحة الناس البدنية والنفسية، وكذلك عافية المجتمع، وأن هذه الرعاية هي حجر الزاوية الذي يستند إليه إنشاء نظم صحية مستدامة من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. ونعرب عن ترحيبنا بانعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التغطية الصحية الشاملة في عام ٢٠١٩، الذي سيُسهِم فيه هذا الإعلان. وسيواصل كل واحد منا طريقه صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة كيما يتسنّى أن تُتاح على قدم المساواة أمام جميع الناس خدمات الرعاية الصحية الجيدة والفعالة التي تلزمهم، وبما يكفل عدم تعرّضهم لضائقة مالية من جرّاء استفادتهم منها.

ثالثاً

نقرّ بأنه رغم ما أُحرِز من تقدم ملحوظ في السنوات الأربعين الماضية، فإن احتياجات الناس من الصحة مازالت غير ملبّاة بجميع أنحاء العالم، علماً بأن صون الصحة ماانفك يمثّل تحدّياً ماثلاً أمام الكثيرين من الناس، ولاسيما الفقراء منهم وأولئك المعرّضون لمواقف يُستضعفون فيها. ونرى أن استمرار أوجه عدم المساواة في مجال الصحة والتفاوت في جني الحصائل الصحية أمر غير مقبول لا أخلاقياً ولا سياسياً ولا اجتماعياً ولا اقتصادياً.

وسنواصل تصدينا لعبء الأمراض غير السارية المتزايد والمسبّب لاعتلال الصحة والوفاة المبكرة من جرّاء تعاطي التبغ وتعاطي الكحول على نحو ضار وانتهاج أنماط حياة وسلوكيات غير صحية وقصور ممارسة النشاط البدني واتّباع نظم غذائية غير صحية. وإن لم نعمل على الفور، فإننا سنظلّ نفقد الأرواح قبل الأوان بسبب الحروب والعنف والأوبئة والكوارث الطبيعية وآثار تغيّر المناخ على الصحة وظواهر الطقس المتطرّفة وغيرها من العوامل البيئية. وعلينا ألا نُضيّع الفرص السانحة لكبح جماح فاشيات الأمراض والمخاطر المُتربّصة بالصحة العالمية، من قبيل مقاومة مضادات الميكروبات الآخذة في الانتشار على نحو يتجاوز حدود البلدان.

ويجب أن تُتاح للجميع خدمات تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض والعلاج وإعادة التأهيل وخدمات الرعاية الملطّفة، وعلينا أن ننتشل ملايين الناس من براثن الفقر، وخاصةً الفقر المدقع، والناجم عن إنفاقهم من جيبهم الخاص إنفاقاً غير متناسب على الخدمات الصحية. وما عاد بوسعنا أن نقلّل من شأن التأكيد على الأهمية الحاسمة التي يكتسيها تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض، ولا أن نتسامح مع ما يُقدّم من خدمات الرعاية المُجزّأة أو غير الآمنة أو الرديئة الجودة. ويجب علينا أن نعالج النقص الحاصل في عدد العاملين الصحيين وتوزيعهم غير المتكافئ، كما يجب علينا أن نعمل بشأن معالجة زيادة تكاليف الرعاية الصحية والأدوية واللقاحات، لأنه لا يسعنا أن نتحمّل الإهدار في الإنفاق على الرعاية الصحية من جرّاء انعدام الكفاءة.

نحن ملتزمون بما يلي:

رابعاً

التوصّل إلى خيارات سياسية جريئة في مجال الصحة بجميع القطاعات

نعيد تأكيد دور الحكومات الرئيسي ومسؤوليتها على جميع المستويات فيما يتعلق بتعزيز حق كل فرد في التمتّع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه وحماية حقه هذا. وسنحرص على تعزيز العمل المتعدّد القطاعات بشأن التغطية الصحية الشاملة وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين وتمكين المجتمعات المحلية لتدعيم ركائز الرعاية الصحية الأولية. وسوف نعالج المحدّدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للصحة ونصبو إلى بلوغ هدف مؤداه تقليل عوامل الخطر عن طريق دمج نهج الصحة في جميع السياسات. وسنُشرك المزيد من أصحاب المصلحة في تحقيق الصحة للجميع من دون إهمال أي أحد، ونعمل في الوقت نفسه على معالجة حالات تضارب المصالح وإدارتها وتعزيز الشفافية والتشارك في الاضطلاع بتصريف الشؤون. وسنسعى جاهدين إلى تجنب النزاعات أو تخفيف حدّتها التي تقوض النظم الصحية وتحجّم المكاسب الصحية. وعلينا أن نتّبع نهوجاً متماسكة وشاملة توسّع نطاق الرعاية الصحية الأولية بوصفها ركيزة من ركائز التغطية الصحية الشاملة أثناء الطوارئ ضماناً للاستمرار في تقديم الرعاية وإيتاء الخدمات الصحية الأساسية بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية. وسنقوم، كما ينبغي، بتوفير الموارد البشرية وغيرها من الموارد وبتخصيصها تعزيزاً لتقديم الرعاية الصحية الأولية، علماً بأننا نثني على قيادة الحكومات وعملها الذي يُقتدى به والتي أثبتت دعمها بقوّة للرعاية الصحية الأولية.

خامساً

بناء قدرات الرعاية الصحية الأولية المستدامة

ستُقدّم الرعاية الصحية الأولية وفقاً للتشريعات والسياقات والأولويات الوطنية، وسنحرص على تعزيز النظم الصحية عن طريق توظيف الاستثمارات في هذه الرعاية. وسوف نحسّن قدرات الرعاية الأولية وبنيتها التحتية – التي تمثل أول نقطة اتصال بالخدمات الصحية، وفي إطار إعطاء الأولوية لأداء الوظائف الأساسية في مجال الصحة العمومية. وسنولي الأولوية للوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة، وسنصبو إلى بلوغ هدف مؤداه تلبية الاحتياجات الصحية لجميع الناس طوال العمر من خلال تزويدهم بخدمات شاملة في ميدان الوقاية من الأمراض وتعزيز الصحة والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية الملطّفة. وستُقدّم في إطار الرعاية الصحية الأولية طائفة شاملة من الخدمات والرعاية، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر، التطعيم؛ والفحوصات؛ والوقاية من الأمراض غير السارية وتلك السارية ومكافحتها وتدبيرها علاجياً؛ والرعاية والخدمات التي تعزّز صحة الأم والوليد والطفل والمراهق وتصون صحتهم هذه وتحسّنها، والصحة النفسية والجنسية والإنجابية[٢]. وستُوفّر أيضاً الرعاية الصحية الأولية بطريقة سهلة ومنصفه وآمنة وجيدة وشاملة وكفوءة ومقبولة ومُتاحة بأسعار معقولة، وستفضي إلى إيتاء خدمات مستمرة ومتكاملة تركّز على الناس وتراعي الفوارق بين الجنسين. وسنسعى جاهدين إلى تجنب التجزّؤ وإلى ضمان إقامة نظام فعال لإحالة المرضى بين مستوى الرعاية الأولية وسائر مستويات الرعاية. وسنحرص على الاستفادة من الرعاية الصحية الأولية المستدامة التي تعزّز مرونة النظم الصحية في مجال الوقاية من الأمراض المعدية والفاشيات والكشف عنها والاستجابة لها.

[٢] في سياق الانضمام إلى توافق الآراء، يودّ وفد الولايات المتحدة لفت الانتباه إلى الغرض ٨–٢٥ من برنامج عمل تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي ينصّ على أنه "لا يجوز بأي حال من الأحوال الدعوة إلى الإجهاض كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة".

إن نجاح الرعاية الصحية الأولية سيقوم على ما يلي:

المعرفة وبناء القدرات. سوف نطبّق المعرفة، بما في ذلك المعرفة العلمية وكذلك التقليدية، من أجل تعزيز الرعاية الصحية الأوّلية، وتحسين الحصائل الصحية، وضمان حصول جميع الأشخاص على الرعاية المناسبة في الوقت المناسب وعلى مستوى الرعاية الأكثر ملاءمةً، مع احترام حقوقهم واحتياجاتهم وكرامتهم واستقلاليتهم. وسنواصل البحث وتبادل المعرفة والخبرة، فضلاً عن بناء القدرات وتحسين تقديم الخدمات والرعاية الصحية.

الموارد البشرية في مجال الصحة. سوف نهيئ العمل اللائق والتعويض المناسب للمهنيين الصحيين وغيرهم من الكوادر الصحية العاملة على مستوى الرعاية الصحية الأولية من أجل الاستجابة بفعالية لاحتياجات الناس الصحية في سياق متعدّد التخصصات. وسوف نواصل الاستثمار في مجال التعليم والتدريب والتوظيف والتطوير والتحفيز والاحتفاظ بالقوى العاملة المختصة بالرعاية الصحية الأولية مع مزج المهارات بالشكل المناسب. وسنسعى جاهدين في سبيل استبقاء وإتاحة القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية الأولية بالمناطق الريفية والنائية والأقل نموّاً. ونؤكّد أن الهجرة الدولية للعاملين في المجال الصحي ينبغي ألا تقوّض قدرة البلدان، ولاسيما البلدان النامية، على تلبية الاحتياجات الصحية لسكانها.

التكنولوجيا. إننا ندعم توسيع وتمديد نطاق الوصول إلى مجموعة من خدمات الرعاية الصحية من خلال استخدام أدوية عالية الجودة وآمنة وفعالة ومعقولة التكلفة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، الأدوية التقليدية واللقاحات ووسائل التشخيص وغيرها من التكنولوجيات. وسوف نعزّز إتاحة تلك التكنولوجيات واستخدامها العقلاني والآمن مع حماية البيانات الشخصية. ومن خلال أوجه التقدّم في أنظمة المعلومات، سنكون قادرين بشكل أفضل على جمع بيانات مصنفّة بشكل مناسب وذات جودة عالية، وعلى تحسين استمرارية المعلومات، وترصّد الأمراض، والشفافية، والمساءلة، ورصد أداء النظم الصحية. وسنستخدم مجموعة متنوعة من التكنولوجيات لتحسين الحصول على الرعاية الصحية، وإثراء تقديم الخدمات الصحية، وتحسين جودة الخدمة وسلامة المرضى، وزيادة كفاءة وتنسيق الرعاية. ومن خلال التكنولوجيا الرقمية وغيرها من التكنولوجيات، سنمكّن الأفراد والمجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتهم الصحية، والمشاركة في تخطيط وتقديم الخدمات والاضطلاع بدور فاعل في الحفاظ على صحتهم ورفاهيتهم الذاتية.

التمويل. إننا ندعو جميع البلدان إلى مواصلة الاستثمار في الرعاية الصحية الأولية من أجل تحسين الحصائل الصحية المتأتية منها. وسنقوم بمعالجة أوجه القصور وعدم المساواة التي تُعرِّض الناس لصعوبات مالية ناتجة عن استخدامهم للخدمات الصحية، وذلك عن طريق تخصيص الموارد بشكل أفضل للصحة، والتمويل الكافي للرعاية الصحية الأولية، وتوفير أنظمة سداد مناسبة من أجل تحسين الإتاحة وتحقيق حصائل صحية أفضل. وسنعمل صوب تحقيق الاستدامة المالية والكفاءة والقدرة على الصمود فيما يتعلق بالنظم الصحية الوطنية، من خلال تخصيص الموارد على نحو ملائم للرعاية الصحية الأولية على أساس السياق الوطني. ولن نترك أي أحد خلف الركب، بما في ذلك أولئك القابعين في أوضاع هشة وفي المناطق المتأثّرة بالنزاعات، من خلال توفير إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية الجيدة في جميع مراحل متوالية الرعاية.

سادساً

تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية

إننا ندعم إشراك الأفراد والأُسر والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني، من خلال المشاركة في وضع وتنفيذ السياسات والخطط ذات التأثير على الصحة. وسوف نقوم بتعزيز التثقيف الصحي والعمل على تلبية توقعات الأفراد والمجتمعات المحلية التي تصبو إلى الحصول على معلومات موثوق بها بشأن الصحة. وسندعم الناس في الحصول على المعرفة والمهارات والموارد اللازمة للحفاظ على صحتهم أو صحة أولئك الذين يعتنون بهم، مسترشدين بالمهنيين الصحيين. وسنحمي ونعزّز التضامن والأخلاقيات وحقوق الإنسان. وسوف نعزز تولي المجتمعات المحلية مقاليد الأمور ونساهم في مساءلة القطاعين العام والخاص حتى يعيش مزيد من الناس حياةً أكثر صحةً في ظل بيئات تمكينية ومواتية للصحة.

سابعاً

مواءمة دعم الجهات المعنية للسياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية

إننا ندعو جميع الجهات المعنية – المهنيين الصحيين، والأكاديميين، والمرضى، ودوائر المجتمع المدني، والشركاء المحليين والدوليين، والوكالات والصناديق، والقطاع الخاص، والمنظمات الدينية، وغيرها – إلى الاصطفاف مع السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية عبر جميع القطاعات، بما في ذلك من خلال نُهج تتمحور حول الناس وتراعي الاعتبارات الجنسانية، واتخاذ إجراءات مشتركة لبناء ركائز رعاية صحية أولية أقوى وأكثر استدامةً صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة. ومن شأن الدعم المقدّم من الجهات المعنية أن يساعد البلدان في توجيه موارد بشرية وتكنولوجية ومالية وإعلامية كافية إلى الرعاية الصحية الأولية. وفي معرِض تنفيذ هذا الإعلان، ستعمل البلدان والجهات المعنية معاً بروح من الشراكة والتعاون الإنمائي الفعال، من خلال تقاسم المعرفة والممارسات الجيدة مع احترام السيادة الوطنية وحقوق الإنسان احتراماً كاملاً.

- ولسوف نعمل على تفعيل هذا الإعلان في إطار من التضامن والتنسيق بين الحكومات ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وسائر الجهات المعنية.

- ونناشد جميع الناس والبلدان والمنظمات دعم هذه الحركة.

- وستقوم البدان بشكل دوري باستعراض تنفيذ هذا الإعلان بالتعاون مع الجهات المعنية.

- معاً يمكننا أن نحقق الصحة والرفاهية للجميع، مع عدم ترك أيّ أحد خلف الركب.

ASTANA, KAZAKHSTAN
25-26 OCTOBER 2018

GLOBAL CONFERENCE ON PRIMARY HEALTH CARE